

بلومبيرج: ارتفاع التضخم المفاجئ في مصر قد يدفع خفض أسعار الفائدة إلى 2025



الخميس 17 أكتوبر 2024 02:59 م

يبدو أن مصر عازمة على الانتظار حتى العام المقبل لإجراء أول خفض لأسعار الفائدة منذ عام 2020 حيث تكافح تسارعًا غير متوقع في التضخم ومخاوف من صراع أوسع في الشرق الأوسط

مع ارتفاع حاد في تكاليف الطاقة مما أدى إلى ارتفاعين طفيفين في مؤشر أسعار المستهلك في شهرين، قامت مؤسسات مثل مجموعة جولدمان ساكس بمراجعة التوقعات السابقة بأن الخفض وشيك. يرى جميع خبراء الاقتصاد التسعة في استطلاع بلومبرج أن البنك المركزي سيركس سعر الفائدة القياسي على الودائع عند أعلى مستوى له على الإطلاق عند 27.25% يوم الخميس. كما أن هناك عامل آخر يؤثر على قرار مصر، وهو التهديد باندلاع حرب شاملة بين إسرائيل وإيران، والتي قد تؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار الطاقة وتعطل التجارة الإقليمية التي تعاني بالفعل من هجمات المتشددين اليمانيين على الشحن في البحر الأحمر. وتخرج الدولة الواقعة في شمال إفريقيا من أزمة اقتصادية استمرت عامين بعد تأمين خطة إنقاذ عالمية بقيمة 57 مليار دولار وخفض قيمة عملتها بنحو 40% في مارس.

وقالت كارلا سليم، الخبيرة الاقتصادية في ستاندرد تشارترد بي إل سي: "تأخير خفض أسعار الفائدة يبشر بالخير لاستقرار العملة ولا تزال توقعات السيولة في النقد الأجنبي في مصر غامضة بسبب اتساع وتعميق الصراع الإقليمي". رفعت الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في الشرق الأوسط أسعار الفائدة بنسبة 8 نقاط مئوية هذا العام، مع تباطؤ التضخم حتى بعد انخفاض العملة. ومع بدء بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي دورة تخفيف نقدي تشجع الاقتصادات الأخرى على اتباع نفس النهج، يرى معظم المحللين أن أول خفض لمصر منذ ذروة جائحة فيروس كورونا مسألة وقت فقط. لكن التخفيضات الأخيرة في دعم الدولة لبنود مثل الوقود والكهرباء دفعت التضخم إلى الارتفاع وجعلت التخفيف الآن أكثر احتمالية للحدوث في الربع الأول من عام 2025. وأعلن البنك المركزي المصري عن آخر سعر فائدة ثابت في سبتمبر، وقال إن المستوى يظل مناسبًا "حتى يتحقق انخفاض كبير ومستدام في التضخم".

قد لا يكون ذلك بعيدًا جدًا

وارتفع التضخم إلى 26.4% في سبتمبر من 25.7% في يوليو - "تسارع متواضع" نظرًا لأنه يعكس ارتفاعين في أسعار الوقود وزيادات في الأدوية والتبغ والطاقة، وفقًا لمحمد أبو باشا، رئيس الأبحاث في بنك الاستثمار في القاهرة المجموعة المالية هيرميس. وأضاف أن التسارع الأخير "لن يشكل مخاطر كبيرة على آفاق". وتوقع جولدمان والمجموعة المالية هيرميس أن يظل التضخم بمصر عند نفس المستوى تقريبًا حتى يناير، قبل أن يؤدي معدل مقارنة إيجابي مع العام السابق إلى انخفاض حاد في فبراير.

<https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-10-17/egypt-s-surprise-inflation-climb-may-push-back-rate-cuts-to-2025>